إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

بكالوريوس في العلوم السياسية

كلية العلوم الإدارية

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 11-12 يناير 2017

تاريخ المراجعة: 26-28 مايو 2014

HC43-C2-F008

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج..... 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم..... 5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج..... 10

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 15

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة..... 21

5. الاستنتاج..... 23

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية..... 24

ملحق 2: الحُكم الإجمالي..... 25

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وحصلت على حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويتضمن هذا التقرير سردا لعملية المتابعة والنتائج التي توصلت اليها لجنة الزيارة التتبعية (اللجنة)، حيث تم مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم السياسية، والذي تطرحه جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين في الفترة 11-12 يناير 2017؛ لتقييم مستوى تقدم البرنامج، وذلك تماشيا مع إطار " مراجعة البرامج في الكلية" وأنظمة هيئة جودة التعليم والتدريب.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 26- 28 مايو 2014.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج بكالوريوس العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 26-

28 مايو 2014. وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية، أن البرنامج ذو"قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة العلوم التطبيقية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها لجنة الزيارة التتبعية (اللجنة) أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج بكالوريوس العلوم السياسية بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ " **مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 26–28 مايو 2014. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت اللجنة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس العلوم السياسية

يُدار برنامج بكالوريوس العلوم السياسية من قبل قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الإدارية، والذي أنشئ مع تأسيس الجامعة في العام الأكاديمي 2004–2005، وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج في العام الأكاديمي 2015–2016، (511) طالبًا، من بينهم (151) طالبًا تم قبولهم في ذلك العام. وأغلب الطلبة المسجلين من مملكة البحرين، وبعضهم من الدول العربية المجاورة. وعلى الرغم من استمرار زيادة عدد الطلاب الذكور مقارنة بالإناث، إلا أن نسبة الطالبات ترتفع باطراد حتى وصلت إلى (47%) عام

2015–2016. وبالنسبة لأعضاء هيئة تدريس برنامج العلوم السياسية، فهناك (13) أستاذًا؛ بينهم محاضران يعملان بدوام جزئي. كما يتم تدريس البرنامج باللغة العربية.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو2014، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية1.1: *تحديد مقرر "مبادئ في القانون العام" بوصفه متطلبًا سابقًا لمقرر "القانون الدستوري"، وإدخال مقرر "النظام الاقتصادي الدولي" عوضًا عن إلغاء مقرر "العلاقات الاقتصادية الدولية".*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم الذي قدمته الجامعة إلى إدخال مقرر "مبادئ في القانون العام" بوصفه متطلبًا سابقًا لمقرر القانون الدستوري، وإدخال مقرر: "النظام الاقتصادي الدولي" كمقررٍ إجباري طبقا للخطة الأكاديمية الجديدة. وقد اطلعت اللجنة على وصف مقرر "مبادئ القانون"، وكشف درجات الطلبة الذين درسوه في الفصل الدراسي الصيفي 2016، وقائمة بأسماء الطلبة الذين درسوه في الفصل الأول من العام الأكاديمي 2016-2017. كما اطلعت اللجنة أثناء الزيارة التتبعية على ملف مقرر "مبادئ في القانون العام". وخلال اجتماعها بأعضاء هيئة التدريس علمت اللجنة أن الطلبة الذين اجتازوا مقرر "مبادئ في القانون العام" كمتطلبٍ مسبق كان أداؤهم أفضل في مقرر "القانون الدستوري" من الطلبة الذين درسوا مقرر "القانون الدستوري" دون أن يدرسوا "مبادئ في القانون العام" كمتطلب مسبق. أما مقرر "النظام الاقتصادي الدولي" فلم يتم تدريسه إلى الآن؛ لأنه من مقررات السنة الرابعة التي لم يبلغها الطلبة الذين التحقوا بالبرنامج بعد إضافة هذا المقرر إلى خطته الأكاديمية. وبالاطلاع على توصيف المقرر تبين انه مناسبٌ لاحتياجات البرنامج.

وللحفاظ على عدد الساعات المعتمدة للمقررات الإجبارية (25 مقررًا) فقد تم دمج مقرر "النظام السياسي الخليجي" في مقرر "النظم السياسية العربية". إلا أنَّ اللجنة لاحظت في توصيف هذا المقرر وملفه أنه يتوسع في تناول النظم الإقليمية العربية، وهو من موضوعات العلاقات الدولية، لا النظم المقارنة. وعند سؤال الهيئة الأكاديمية عن هذا الأمر، تبين أنَّ المقصود هو تناول البيئة الإقليمية للنظم السياسية العربية فقط. ولكي يتحقق هذا المقصود دون تجاوز، توافق اللجنة على اقتراح المراجع الخارجي في تقريره المؤرخ

10 يناير 2017، باستبعاد موضوع النظم الإقليمية العربية؛ لأنه لا يندرج ضمن مقرر (النظم السياسية العربية).

وعليه، تؤيد اللجنة التغييرات التي تم إدراجها في الخطة الدراسية للبرنامج وتوصيف المقررات الدراسية، وترى أنَّها مناسبة لمعالجة التوصية.

توصية 1.2: *مراجعة مقرر: (النظام السياسي البحريني)؛ ليحتوي على موضوعات تتطرق إلى النظام السياسي البحريني بصورة أكبر وأشمل مما هو عليه الآن.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

أشار تقرير التقدم الذي قدمته الجامعة إلى دمج مقرر "السياسة الخارجية البحرينية" في مقرر "النظام السياسي البحريني". وقد اطلعت اللجنة على التوصيفين القديم والجديد لمقرر "النظام السياسي البحريني"، وكذلك ملف المقرر أثناء الزيارة، والذي يحتوي على تفصيل ما تم تقديمه، بالإضافة إلى أوراق الامتحانات، ونماذج من أعمال الطلبة، ووجدت أنه يتناول الآن النظام السياسي البحريني بصورة أشمل. كما تم التأكد من ذلك من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة خلال الزيارة الميدانية. وعليه، ترى اللجنة أنَّ الكلية قد نفذت هذه التوصية.

توصية 1.3: *تكثيف محتوى مقررات اللغة الإنجليزية التي تطرح في البرنامج، وإدخال قراءات علمية باللغة الإنجليزية في معظم المقررات الدراسية، خاصة في المستويين الدراسيْن الأعلى.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم الذي قدمته الجامعة إلى أنه لمعالجة هذه التوصية قام فريق البرنامج بمراجعة وتعميق مقرري "مطالعات سياسية" و"مطالعات دبلوماسية" باللغة الإنجليزية. كما تم إضافة قراءات باللغة الإنجليزية إلى خمسة مقررات أخرى، وتقرر تدريس مقرر "قضايا دولية معاصرة" باللغة الإنجليزية بدلا من العربية. وبهذا يبلغ عدد المقررات الدراسية التي تدرس باللغة الإنجليزية في البرنامج خمسة مقررات. وقد لاحظت اللجنة في ملفات المقررات الدراسية التي اطلعت عليها أن امتحانات منتصف الفصل الدراسي ونهايته أصبحت تحتوي على أسئلة عن أهم المصطلحات المستخدمة في كل مقرر باللغة الإنجليزية. وقد أشاد أعضاء المجلس الاستشاري للبرنامج خلال مقابلة اللجنة مع بعض أعضائه باستجابة القسم لوجهة نظر

المجلس في اختيار موضوعات ومقررات للتدريس باللغة الإنجليزية، واجتهاد الأساتذة في تبسيط المادة العلمية للطلبة. كما رحب الطلبة الذين التقتهم اللجنة بإضافة قراءات باللغة الإنجليزية إلى بعض المقررات الدراسية التي تدرس باللغة العربية؛ لمساعدتهم في مواجهة متطلبات سوق العمل، وخاصة الطلبة الذين يطمحون في الحصول على عمل في القطاع الخاص أو في الخارج.

ولا شك أن كل ما سبق يساهم في تحقيق التوصية، غير أن عدد المقررات الدراسية التي تحتوي على قراءات باللغة الإنجليزية مازال قليلًا، وكذلك المقررات الدراسية التي تدرس باللغة الإنجليزية. وبالإضافة إلى مسألة العدد، فهناك مسألة اختيار الأساتذة الذين يقومون بتدريس هذه المقررات وفق معايير محددة كالجامعة التي حصلوا منها على درجتهم العلمية، أو القدرة على كتابة ونشر أبحاثهم باللغة الإنجليزية. وعند سؤال القائمين على البرنامج وأعضاء هيئة التدريس عن معيار الاختيار، لم تتلق اللجنة إجابة واضحة. كما ترى اللجنة ضرورة تحديد القراءات التي تطرح باللغة الإنجليزية في توصيف المقرر، وهو ما لم يتحقق في مقرري "مطالعات سياسية"، و"قضايا دولية معاصرة". وبشكل عام، فقد استحال على اللجنة تقييم كل الإجراءات المتخذة لتكثيف محتوى مقررات اللغة الإنجليزية؛ لأن بعضها لم يدخل حيز التنفيذ. فلم يتم مثلاً تدريس مقرري "مطالعات سياسية"، و"مطالعات دبلوماسية" وفق التوصيف الجديد، كما لم يتم طرح مقرر "قضايا دولية معاصرة" باللغة الإنجليزية؛ لأن هذه المقررات تدرس لطلبة السنة الرابعة. وأخيرًا فإن تجربة تكثيف محتوى اللغة الإنجليزية في البرنامج لن يتم تقييمها من جانب القسم وأعضاء هيئة التدريس إلا في نهاية العام الأكاديمي الحالي؛ أي بعد إتمام عامها الأول، كما ذكر فريق البرنامج في مقابلته مع اللجنة. ولذلك ترى اللجنة أن معالجة التوصية تمت بصورة جزئية.

توصية 1.4: *الاهتمام بتعليم الطلبة مهارة كتابة البحث وإدراجه كأداة تقييم في المقررات الدراسية متى كان ذلك مناسبًا لطبيعة المقررات ومحتواها.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير التقدم الذي قدمته الجامعة إلى إدراج البحث كأداة تقييم في كل المقررات الدراسية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف درجة العمق تبعًا للمستوى الدراسي، وهو ما وجدته اللجنة في ملفات المقررات الدراسية التي اطلعت عليها. كما تم تخصيص (10) درجات على الأقل للبحث في كل مقرر، وأعيد ترتيب المقررات الدراسية التي يتم من خلالها التدريب على عمل البحوث، بحيث تتدرج من مقرر أساليب البحث العلمي

في السنة الأولى إلى منهاج العلوم السياسة في السنة الثانية، وصولاً إلى البحث التطبيقي في السنة الرابعة. وقد اطلعت اللجنة على معايير إعداد بحوث المقررات الدراسية في السنتين الأولى والثانية، ومعايير إعداد بحوث المقررات الدراسية في السنتين الثالثة والرابعة. إلا أنَّ اللجنة وجدت بعض المصطلحات الواردة في المستند بحاجة إلى شرح؛ ليستوعبها الطلبة جيدًا، مثل (الاعتماد على مصادر موثوقة)، و(توثيق المصادر بشكل منهجي)، وتحبذ توضيح ذلك للطلبة من خلال إدراج بعض الأمثلة؛ ليتم استيعابها وتطبيقها بصورة صحيحة. كما علمت اللجنة خلال الزيارة الميدانية أن عدد صفحات البحث أصبح الآن المعيار الوحيد المعتمد، غير أن اللجنة لاحظت، من خلال نماذج أعمال الطلبة المتوفرة في ملفات المقررات الدراسية أنَّ حجم البحث يقاس أحيانًا بالكلمات، وعليه توصي اللجنة ا بأن على الكلية ضبط قياس حجم البحث بصورة مناسبة. وبناءً على ما تقدم، ترى اللجنة أن معالجة التوصية تمت بصورة جزئية.

توصية 1.5: *الالتزام بسياسة الجامعة في التدريب الميداني في الفصل الصيفي فقط.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

كانت اللائحة القديمة لتدريب الطلبة غامضة في مسألة موعد التدريب. وقد اطلعت اللجنة على تفسير الجامعة لهذه اللائحة، واللائحة الجديدة للتدريب، والسياسة الجديدة للتدريب. وترى اللجنة أن هذا الغموض قد زال، وأن البرنامج يلتزم بسياسة الجامعة في التدريب الميداني. كما اطلعت اللجنة أثناء الزيارة على ملف التدريب العملي، وما يحتويه من تقارير للطلبة المتدربين، والمشرفين الجامعيين، وجهات التدريب. وقد تبين لها من خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين أتموا التدريب العملي أنه لا فرق فيما يتم تحصيله بين التدريب العملي في فصل الصيف والفصلين الدراسيين الأول والثاني. كما أشاد تقرير المراجع الخارجي لهذا المقرر بالترتيبات المتخذة من قبل القسم. ولذلك ترى اللجنة أن مستوى التقدم الذي حققته الكلية في معالجة هذه التوصية كان مقنعًا.

توصية 1.6: *مراجعة توزيع الدرجات بين أدوات التقييم المختلفة في المقرر الدراسي؛ لتكون أكثر مرونة، ولتتناسب مع طبيعة ومستوى المقرر.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم الذي قدمته الجامعة إلى أنَّ الكلية قامت بتعديل توزيع الدرجات في (13) مقررًا دراسيًّا من أصل (25) مقررًا دراسيًّا في البرنامج، وهو ما ثبت في ملفات هذه المقررات الدراسية التي اطلعت عليها اللجنة. واستهدف التعديل زيادة درجات أعمال الفصل الدراسي، وهو اتجاه حبذه المراجع الخارجي وغالبية الطلبة الذين التقتهم اللجنة أثناء الزيارة. لكن مازال نحو نصف المقررات الدراسية لم يتغير التقييم فيها، كما وجدت اللجنة – من خلال فحص ملفات المقررات – أن مجموع امتحاني المنتصف والنهائي يتراوح بين (65%)، و(80%) من الدرجة الكلية لهذه المقررات، وهي نسبة عالية لا تحفز الطلبة على تجويد أدائهم في أعمال الفصل، وهو ما أكده معظمهم عند مقابلتهم أثناء الزيارة التتبعية، حيث أُبلغت اللجنة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أن فريق البرنامج يسعى إلى التدرج في تغيير توزيع الدرجات بين أدوات التقييم، حيث سيقوم بدراسة نتائج التجربة بعد اكتمال عام على بدايتها قبل المضي في تطبيقها على مقررات أخرى. وإذ تلاحظ اللجنة جهود الكلية في معالجة هذه التوصية، إلا أنها توصي بأن تقوم الكلية بالاستمرار في زيادة درجات أعمال الفصل في كل المقررات الدراسية؛ كي تتناسب مع طبيعة المقرر واحتياجات البرنامج.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2014، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية2.1: مراجعة مقررات اللغة الإنجليزية التي تطرح كمقررات استدراكية من حيث عددها وتوزيعها وكثافة محتواها الأكاديمي؛ لرفع مستوى اللغة الإنجليزية لدى الطلبة المقبولين.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى أن إدارة دراسات اللغة الإنجليزية قامت بمراجعة مقررات اللغة الإنجليزية في الجامعة كلها، ونتيجة لذلك تم تطوير "المقرر الاستدراكي ENG099"، بالإضافة إلى مقرري اللغة الإنجليزية المتضمنيْن في خطة البرنامج (ENG101 وENG102)، وفقًا لخطة برنامج العلوم السياسية. وتستعين الجامعة بامتحان اللغة الإنجليزية (Oxford Online Placement Test)؛ لتحديد مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية عند قبولهم في البرنامج، حيث يتعين على الطلبة الحاصلين على درجة أقل من (42) التسجيل في "المقرر الاستدراكي ENG099"، وهو مقرر تمهيدي بمعدل (3) ساعات في الأسبوع، ولمدة (15) أسبوعًا، ولا يحمل أي ساعات معتمدة. أما الحاصلين على درجة (42) أو أكثر، فيمكنهم التسجيل في مقررات اللغة الإنجليزية الإجبارية بالبرنامج. وفي المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس تبين أن هناك تعاونًا بين قسم العلوم السياسية وإدارة دراسات اللغة الإنجليزية في الجامعة لإدخال تعديلات لمقررات اللغة الإنجليزية الاستدراكية والإجبارية. وقد أعرب الطلبة في لقائهم باللجنة عن رضاهم عن التعديلات التي أدخلت مؤخرًا على "المقرر الاستدراكي ENG099"، وطلبوا الاستمرار في تطوير هذا المقرر؛ لمساعدتهم في بناء قدراتهم اللغوية، وإعدادهم لمواجهة متطلبات المقررات الدراسية التي تطرح في اللغة الإنجليزية. وقد أشار الأساتذة الذين يدرسون مقررات العلوم السياسية التي تحتوي على قراءات وموضوعات في اللغة الإنجليزية إلى تحسن مستوى الطلبة، وازدياد مشاركتهم في الحلقات النقاشية في قاعة المحاضرة.

وقد قامت اللجنة بمراجعة ملفات المقررات الاستدراكية التي تطرح في اللغة الإنجليزية، ولاحظت التطور في محتوى المقرر، ومفرداته، وطرق التعليم والتعلم، ومع ذلك ترى اللجنة أن الحاجة مازالت قائمة لإدخال المزيد منها لتنويع موضوعات القراءات، ورفع مستوى الأنشطة الصفية واللاصفية، وتنويع أساليب التقييم؛ لتحسين مهارات التواصل التحريرية والشفهية، وفق ما ذكر أيضا في مقابلات اللجنة مع أعضاء المجلس الاستشاري للقسم والمراجع الخارجي. كما علمت اللجنة خلال الزيارة التتبعية أنه لا يتم تقييم مستوى أداء الطلبة عند انتهائهم من المقرر الاستدراكي باستخدام امتحان اللغة الإنجليزية (Oxford Online Placement Test)؛ لمقايسته مع مستوى أدائهم عند الالتحاق بالجامعة، ولذا توصي اللجنة بأن تقوم الكلية بمراجعة محتوى المقرر الاستدراكي الذي يطرح في اللغة الإنجليزية، وتعميقه بشكل أكثر، والقيام بقياس مستوى أداء الطلبة عند الانتهاء من المقرر، وتقييم القيمة المضافة للمقرر. وبناء علية، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت تلك التوصية ولكن بشكل جزئي.

توصية2.2: *تفعيل لجنة الترقيات التي تم استحداثها مؤخرًا؛ لتحفيز الهيئة التدريسية على البحث العلمي.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى الجامعة سياسةٌ رسميةٌ للترقيات الأكاديمية تمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس الأمناء في ديسمبر 2015. وتنصُّ هذه السياسة بوضوح على متطلبات أعضاء هيئة التدريس للترقية من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ مشارك، ومن أستاذ مشارك إلى درجة أستاذ، وعلى الإجراءات الواجب اتباعها على مستوى القسم، والكلية، والجامعة. وقد قام قسم العلوم السياسية مؤخرًا باستحداث آلية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس على القيام ببحوث علمية؛ لمساعدتهم في استيفاء متطلبات الترقية، والتي منها متطلبات البحث العلمي. ولذا تشكلت لجنة البحث العلمي على مستوى القسم، واستحدثت حلقات نقاشية لمناقشة موضوعات بحوث الأساتذة جماعيًّا؛ للاستفادة من خبرات بعضهم البعض وفي تطوير البحوث. وقد عبر أعضاء هيئة التدريس عن رضاهم عن الحلقات النقاشية التي تم استحداثها في القسم، وأكدوا استفادتهم منها في نشر أبحاثهم. كما اطلعت اللجنة كذلك على مقترح الكلية الخاص بالمنح الصغيرة للبحوث، وخلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية، أكد بعض أعضاء هيئة التدريس استفادتهم من هذه المنح. واللجنة تلاحظ جهود الكلية، والقسم في معالجة هذه التوصية، إلا أنها لاحظت أنَّ عضوين فقط من أصل (11) عضوًا من بين أعضاء هيئة التدريس قد قدما طلبيهما للترقية منذ زيارة المراجعة السابقة، وقد تم تقديم هذين

الطلبين في شهر يوليو 2016، ومازالا في انتظار الموافقة على الترقية. وعليه، توصي اللجنة بأن على الكلية العمل بصورة أكثر منهجية على تمكين أعضاء هيئة التدريس من التقدم للترقية.

توصية 2.3: *مراجعة العبء التدريسي للهيئة الأكاديمية، وزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس باستقطاب التخصصات الفرعية غير الموجودة حاليًا.*

الحُكم: مُعالجة كليًا

تتبع الكلية وقسم العلوم السياسية سياسية الجامعة في التعيين، حيث يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة محليًّا وإقليميًّا، وعلى موقع الجامعة على الإنترنت، أو التوجه إلى شركات التوظيف. ولقد قام القسم بتعيين خمسة أعضاء جدد لتغطية احتياجات البرنامج في التخصصات الفرعية المختلفة (الفكر السياسي، النظم السياسية، الاجتماع السياسي، العلاقات الدولية)، بالإضافة إلى الاستعانة بأستاذين يعملان بدوام جزئي. وقد اطلعت اللجنة على سيرهم الذاتية، وترى أنَّ التخصصات الفرعية لأعضاء هيئة التدريس المعنيين حاليًا بتدريس البرنامج، وخبراتهم العملية تتناسب واحتياجات البرنامج المختلفة. وقد أعربت اللجنة عن رضاها عن نسبة عدد الأساتذة إلى عدد الطلبة، والتي كانت بنسبة (1–21)، وفق الطريقة التي تحسب بها الجامعة تلك النسبة، بدلاً من نسبة (1–30) كما كان سابقًا. وقد أعرب أعضاء هيئة التدريس في مقابلتهم مع اللجنة عن رضاهم عن أعبائهم التدريسية، والتزام القسم بلائحة مجلس التعليم العالي فيما يتعلق بالنصاب الأكاديمي للأساتذة. واللجنة ترى أن جهود القسم مناسبة لمعالجة التوصية.

توصية 2.4: *الاستفادة من الإمكانات الإلكترونية المتاحة في الجامعة لكشف الانتحال الأكاديمي.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تتبع الكلية السياسة العامة للجامعة فيما يتعلق بكشف الانتحال الأكاديمي. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الأساتذة والطلبة، عبر الجميع عن درايتهم أنَّ نسبة التشابه يجب ألا تتجاوز الـ (20%) وفق برنامج كشف الانتحال "Turnitin". وقد علمت اللجنة من خلال المقابلات التي أجريت مع فريق البرنامج أن كل أعضاء هيئة التدريس في القسم يقومون بإلزام الطلبة على تقديم أبحاثهم إلكترونيًّا، وإرفاق تقرير برنامج "Turnitin" معها. وفي حال تجاوزت نسبة التشابه في أبحاثهم الـ (20%) يتم إبلاغ الطالب بإعادة كتابة البحث مرة أخرى، ثم استخدام البرنامج الإلكتروني مرة أخرى؛ للتأكد من تحقق الأمانة العلمية في

البحث المقدم، وعدم تجاوز نسبة التشابه المعمول بها في الجامعة. وقد اطلعت اللجنة على عينة من تقارير برنامج "Turnitin" ، والتي أوضحت استخدام الطلبة له قبل تقديم أعمالهم البحثية، وتقارير أخرى توضح الإجراءات المتخذة بحق الطلبة الذين ثبت أنهم قاموا بالانتحال الأكاديمي. واللجنة تشجع القسم على مواصلة تطبيق هذه الإجراءات؛ بهدف التخلص من هذه الظاهرة بصورة تامة، وتحث الكلية على ضرورة مراجعة سياستها لضمان عدم التساهل في التعامل مع حالات الانتحال الأكاديمي بإعطاء الطلبة فرصة ثانية للتقديم.

توصية 2.5: *زيادة عدد الكتب والدوريات العلمية في العلوم السياسية باللغتين العربية والإنجليزية في المكتبة، بما في ذلك المراجع الأساسية، والمراجع العلمية الجديدة.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم بأنه قد تم تزويد المكتبة بأكثر من (400) مرجع جديد في مجال العلوم السياسية، كما تم الاشتراك في ثماني دوريات علمية إلكترونية باللغة العربية، وثلاث مجلات باللغة الإنجليزية. وقد تفقدت اللجنة مكتبة الجامعة، خاصة الجزء المتعلق بدوريات وكتب العلوم السياسية، وقد اطلعت على قائمة الكتب الجديدة، والدوريات الإلكترونية التي تم الاشتراك فيها مؤخرًا، كما علمت اللجنة – من خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس – أنَّهم يستفيدون من المكتبة سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه من خلال خدماتها الإلكترونية. وقد أعرب الطلبة الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم عن المراجع والكتب والدوريات التي توفرها الجامعة في مجال تخصصهم، خاصة إمكانية البحث والاطلاع من خارج الحرم الجامعي. واللجنة تقدر جهود فريق المكتبة وتعاونهم مع القسم؛ لتوفير احتياجاته بصورة مستمرة ودائمة، وتشجع الكليةَ على الاستمرار في تزويد المكتبة بمراجع في العلوم السياسية باللغتين العربية والإنجليزية.

توصية 2.6: *تفعيل كل أنظمة تتبع المعلومات ووضعها تحت مظلة واحدة؛ للحصول على تقارير أكثر شمولية مما يتم الحصول عليه الآن؛ لتسهم بصورة فاعلة في اتخاذ القرارات.*

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير التقدم إلى أنَّ الجامعة قامت بإدخال تعديلات على أنظمة تتبع المعلومات، وجعلها كلها تحت مظلة وحدة الكمبيوتر التي تقدم كل التقارير المطلوبة على مستوى الجامعة، ومنها تقارير عن قبول الطلبة،

وعددهم في البرامج، وعددهم في الصفوف الدراسية، وتقارير من برنامج "Moodle"، وتقارير عن الكتب والدوريات التي تمت إضافتها لقائمة المكتبة، ومدى استخدام الدوريات والآليات المستخدمة في البحث. وقد اطلعت اللجنة على مستندات توضح زيادة استخدام برنامج "Moodle" من قبل أساتذة القسم. إلا أنَّ اللجنة لم تُزود بأدلة تشير إلى أن هذه التقارير تستخدم بصورة جماعية لدعم عملية اتخاذ القرار على مستوى أكثر شمولية على النحو المُوصَى به في تقرير المراجعة، برغم الجهود المبذولة في الحصول عليها. وعليه، ترى اللجنة أن هذه التوصية لم يتم معالجتها، ومن ثمَّ توصي اللجنة بأن تنشئ الكلية نظامًا شاملًا للتتبع؛ يقوم بتقييم الموارد واستخدامها على نحو أكثر شمولية.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2014، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *توسيع دائرة المقايسة المرجعية لتشمل شروط القبول للالتحاق في البرنامج، سياسات التقييم بما فيها درجة النجاح في المقررات الدراسية، ومحتواها، وتدرجها الأكاديمي.*

الحُكم: غير مُعالجة

وَفْقًا لتقرير التقدم الذي قدمته الجامعة، أجرت إدارة البرنامج مقايسات مرجعية مع برامج بكالوريوس مشابهة في عشر جامعات عربية. وقد اطلعت اللجنة أثناء الزيارة الميدانية على تقرير المقايسة المرجعية لبرنامج ومقررات بكالوريوس العلوم السياسية، التي أجريت بين نوفمبر 2015 ومايو 2016، ووجدت أن هناك مقايسات مرجعية قد أُجريت مع جامعات أخرى غير تلك المشار إليها في تقرير التقدم. ووفق تقريري التقدم والمقايسة المرجعية، فقد ركزت المقايسات على عدة نقاط وردت في تقرير المراجعة السابق لهيئة جودة التعليم والتدريب، وهي شروط القبول، ومحتوى المقررات الدراسية، والتدرج الأكاديمي، ودرجة النجاح في المقررات، والمعدل التراكمي للخريجين، كما أكد أعضاء هيئة التدريس والقائمين على البرنامج خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية على مراعاة اختلاف بيئات الجامعات الأخرى عن جامعة العلوم التطبيقية في البحرين. وخلال مقابلتها مع أعضاء الهيئة الأكاديمية، والمجلس الاستشاري للبرنامج، والمراجع الخارجي، تأكدت اللجنة من اشتراك معظم الأساتذة في هذا العمل، واطلاع جميع المعنيين على نتائجه. وتثمن اللجنة هذا الجهد، وتتفق مع توصيات تقرير المقايسة فيما يخص شروط القبول، والمعدل التراكمي، وتغيير أسماء بعض المقررات الدراسية، ودمج بعضها، وتعميق بعضها الآخر، وإضافة مقررات جديدة، وتعديل أساليب التقييم، ومراعاة سوق العمل، والذي تم الاستفادة منه عند مراجعة البرنامج. ولكن اللجنة تلاحظ أن الجامعة لم توسع دائرة المقايسة المرجعية لتشمل مخرجات البرنامج.. كما لاحظت أن إدارة البرنامج تقوم باختيار الجامعات المشمولة في عملية المقايسة المرجعية بصورة انتقائية تتناسب مع ما يتبعه

برنامج بكالوريوس العلوم السياسية المقدم من قبل كلية العلوم الإدارية، خاصة فيما يتصل بدرجة النجاح في المقررات واحتساب المعدل التراكمي.

وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكلية بتطوير المقايسة المرجعية في عدة اتجاهات: أولاً، توسيع دائرة المقايسة المرجعية لتشمل المخرجات التعليمية للبرنامج؛ ثانيًا، التركيز على أفضل الممارسات، وتجنب الجامعات غير المعروفة بجودة برامجها، أو التي تعاني من ظروف استثنائية صعبة مع التركيز على عدد أقل من الجامعات المتميزة مع شمول المقايسة معها لكل مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها، بحيث يتم تجنب الانتقائية في البحث عن جامعات تثبت جودة الممارسات القائمة؛ ثالثًا، وضع خطة واضحة لتحويل التوصيات إلى واقع عملي.

توصية 3.2: خضوع كل أساليب التقييم لمراجعة الممتحن الداخلي؛ للتأكد من ملاءمتها لمحتوى ومستوى المقررات الدراسية، وإعادة النظر في الـ 48 ساعة المعطاة لعملية التقييم الداخلي للامتحانات؛ ليتسنى إدخال التغييرات المطلوبة متى لزم الأمر.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفْقًا لتقرير التقدم، تم تعديل استمارة الممتحن الداخلي لتشمل ثمانية عناصر لتقييم أسئلة امتحانات منتصف ونهاية الفصل الدراسي. وقد اطلعت اللجنة على نماذج من استمارة الممتحن الداخلي في الفصل الدراسي الثاني عام 2015–2016، والفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017، ونماذج أخرى في ملفات المقررات الدراسية. كما تم تعديل سياسة الجامعة لتنصَّ على إعداد الامتحانات بعد ثلاثة أسابيع من بداية الفصل الدراسي. وقد استوضحت اللجنة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية عن سبب غياب أية ملاحظات سلبية جوهرية في تقارير الممتحنين الداخليين، وعلمت أن هذه التقارير تكتب بعد أن يعدل أستاذ المقرر أسئلة الامتحان، بناءً على ملاحظات شفهية من الممتحن الداخلي. ومن ثمَّ توصي اللجنة الكلية بضرورة توثيق هذه الملاحظات؛ كي يتبين أثر الممتحن الداخلي بشكل أوضح، واخضاع كل أساليب التقييم الاساسية لمراجعة الممتحن الداخلي، حيث لم تجد اللجنة أي دليل على ذلك.

توصية 3.3: *زيادة مهام الممتحن الخارجي لتشمل مراجعة كل أساليب التقييم بما فيها امتحانات منتصف الفصل والامتحانات النهائية لكل المقررات الدراسية التي تطرح في البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير التقدم إلى أن القسم أصبح يعرض امتحانات المنتصف والامتحانات النهائية لكل المقررات الدراسية على الممتحنين الخارجيين بالجامعة الأردنية ابتداءً من الفصل الثاني للعام الأكاديمي 2015-2016. لكن استمارات الممتحن الخارجي التي اطلعت عليها اللجنة في الأدلة المقدمة قبل وأثناء الزيارة التتبعية، وفي ملفات المقررات الدراسية احتوت فقط على ملاحظات إيجابية جدًّا، وشبه نمطية، ولم تقترح أية تعديلات في الامتحانات، باستثناء استمارة واحدة أشارت إلى عدم كفاية الأسئلة لكنها لم تقترح تعديلات. وعليه، لا ترى اللجنة دورًا واضحًا للممتحن الخارجي في مراجعة الامتحانات. وعلى الرغم من أنَّ هذه الظاهرة قد تكون شخصية وفردية، كما ذكر القائمون على البرنامج أثناء مقابلتهم مع اللجنة، إلا أنها قد تعود أيضًا إلى احتمال عدم قيام بعض الممتحنين الخارجيين بالدور المطلوب منهم على أكمل وجه. وعليه توصي اللجنة الكلية بضرورة تقييم مدى فاعلية مهام الممتحن الخارجي، والتواصل معه رسميًّا، وتحديد المهام المطلوبة منه. وكذلك توصي اللجنة بإخضاع كل أساليب التقييم الاساسية لمراجعة الممتحن الخارجي، حيث لم تجد اللجنة أي دليل على ذلك.

توصية 3.4: *قيام القسم نفسه باختيار الممتحنين الخارجيين والتوجه إلى جامعات أخرى تطرح نفس البرنامج متى كان ذلك ممكنًا.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًا

يشير تقرير التقدم إلى قيام القسم باختيار الممتحنين الخارجيين من الجامعة الأردنية اعتبارًا من الفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي 2015-2016. وقد أكد القائمون على البرنامج أثناء مقابلتهم مع اللجنة على أن الجامعة تنوي الاستمرار في التعامل مع هؤلاء الممتحنين الخارجيين، وتغيير من لا يقوم بدوره جيدًا. وتؤيد اللجنة هذا التوجه، وتوصي بتفعيله، خاصة في ضوء ضعف دور معظم الممتحنين الخارجيين، كما تبين في الحكم السابق. كما توصي بتنويع الممتحنين الخارجيين، والتغاضي عن الالتزام باختيارهم من جامعة واحدة فقط، كما تم تأكيده في هذه التوصية بضرورة التوجه إلى "جامعات" أخرى تطرح البرنامج نفسه.

توصية 3.5: *تحديد دور كل طالب في التكليفات الجماعية وضمان رصانة التقارير المكتوبة والتزامها بقواعد البحث العلمي.*

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير التقدم إلى قيام القسم بتصميم استمارة توضح دور كل طالب في الواجبات الجماعية، وقد أكد بعض الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أنهم ملأوا هذه الاستمارة عند الاشتراك في عمل جماعي. ويحتوي المستند المذكور على استمارات وقع عليها الطلبة، وتبين توزيع المهام والمسئوليات بينهم. إلا أنَّ هناك استمارات أخرى قد اطلعت عليها اللجنة في ملفات المقررات الدراسية التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية، تظهر تباين درجة جدية الطلبة في التعامل مع الاستمارة، حيث تبدو بياناتها مفصلة أحيانًا وموجزة جدًّا في أحيان أخرى. وعلى الرغم من أهمية الاستمارة فإنها لا تكفي لإثبات أن كل طالب في المجموعة قد أدى ما عليه. واتضح خلال مقابلة اللجنة مع أعضاء هيئة التدريس عدم تطبيق آليات؛ للتأكد من قيام كل طالب بمسئولياته في العمل، كأن يطلب منه تقديم الجزء الذي كتبه منفصلاً كمسودة لمراجعتها مع الأستاذ، أو عرضه شفهيًّا؛ للتأكد من استيعابه له. ومن ثمَّ توصي اللجنة بأن على الكلية اتخاذ المزيد من الإجراءات؛ لضمان التزام كل طالب بما ورد في استمارة الواجبات الجماعية.

توصية 3.6: *معالجة ظاهرة تضخم الدرجات بصورة فورية، وضبط إجراءات وأساليب التقييم؛ ليتناسب مع المستوى المطلوب لدرجة البكالوريوس وبما يعكس التباين الطبيعي في مستويات الطلبة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

أشار تقرير التقدم إلى التزام أساتذة القسم بمعايير التصحيح التي وضعتها الجامعة، وقيام الممتحنين الداخليين ولجنة الامتحانات بفحص عينات من أوراق الإجابة، وعرض ما يستدعي المعالجة على مجلس القسم الذي يجيز نتائج امتحانات المنتصف والامتحانات النهائية قبل إعلانها. وقد اطلعت اللجنة على نماذج من محاضر اجتماعات مجلس القسم التي تم فيها مناقشة النتائج، ونماذج من تظلمات الطلبة في العامين الأكاديميين 2014–2016، ونتائج مناقشتها والقرارات المتخذة بشأنها. وقد أدت هذه الإجراءات إلى اعتدال توزيع الدرجات بدرجة كبيرة، حيث تراجعت نسبة الخريجين الحاصلين على امتياز، وارتفعت نسبة الخريجين الحاصلين على تقديرات أخرى.

كما يشير تقرير التقدم إلى اعتماد الجامعة على الاعتدال الداخلي والخارجي؛ للتأكد من أن أساليب التقييم المستخدمة مناسبة لمستوى الطلبة مع مراعاة الاختلاف في قدراتهم ومهاراتهم. ولقد قامت اللجنة بالتحقق من ذلك من خلال ملفات المقررات الدراسية التي تم الاطلاع عليها، وتبين أن هناك بعض التقدم في أساليب التقييم وتنوعها بما يتناسب مع طبيعة المقررات الدراسية ومستويات الطلبة. ومع أن اللجنة تشجع جهود فريق البرنامج إلا أنها توصي الكلية بالاستمرار في تتبع الأمر؛ للتأكد من تأصيل هذه الثقافة بين جميع أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

توصية3.7: *إعادة النظر في القيم النسبية لعناصر تقييم مشروع التخرج، والالتزام بالمعايير الأكاديمية المعتمدة في تقييمه.*

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير التقدم إلى تصميم استمارة جديدة لتقييم البحث التطبيقي؛ تزيد فيها درجات القدرة التحليلية للطالب عن نظيراتها في الاستمارة السابقة، وتقسم فيها الدرجات على المهارات المختلفة للبحث التطبيقي؛ لربطها بمخرجات التعلم المطلوبة. كما اطلعت اللجنة على ملف مقرر البحث التطبيقي ودليل مواصفاته للعام الأكاديمي 2013-2014، الذي يتضمن إرشادات مفيدة للطالب، لكنه لا يوضح معايير تقييم البحث، خاصة وأن بعضها متداخل. فليس واضحًا مثلاً ما المقصود من (مستوى العرض،) أو الفرق بين الجوانب الذهنية والمعرفية والتطبيقية للقدرة على التحليل، أو الفرق بين البحث الممتاز، والجيد، والضعيف وفق كل معيار للتقييم، على خلاف معايير التصحيح الموحدة بالجامعة التي تشير إلى أن هناك عددًا من المستويات للمعيار الواحد. ولا تحتوي معايير تقييم البحث التطبيقي على أية إشارة واضحة للجانب النقدي في البحث، على الرغم من أن تنمية المهارات النقدية هي أحد مخرجات التعلم المطلوبة في كل المقررات الدراسية. ومن ثمَّ توصي اللجنة بأن تقوم الكلية بشرح معايير التقييم، وتحديد مستوياتها بوضوح، ودمج بعضها؛ كي لا يصبح التمييز بينها صعبًا أو مصطنعًاً. وينطبق ذلك أيضًا على عدد مخرجات التعلم المطلوبة في هذا المقرر وغيره. كما توصي اللجنة أيضًا بضرورة تقليل، والحد من الأخطاء المطبعية في البحث، والتدقيق في اختيار موضوع البحث بما يشجع الطالب على ممارسة النقد البناء.

توصية3.8 : ***توسيع قاعدة أصحاب العمل الذين يستبين البرنامج آراءهم لتشمل أكبر عدد من الجهات التي يعمل لديها الخريجون.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لم يتناول تقرير التقدم هذه التوصية، إلا أنَّ اللجنة قد اطلعت على إجراءات تصميم الاستبانات والمعالجة الإحصائية للبيانات التي تمت بين القسم ومركز ضمان الجودة بالجامعة، ويقدر المجلس الاستشاري للقسم في مقابلته مع اللجنة شفافية هذه الممارسة، كما أكد دوره في مناقشة نتائج كل الاستبانات المتعلقة بالبرنامج بما فيها استبانات التدريب العملي، وجهات العمل. وتلاحظ اللجنة جهود الكلية والقسم في معالجة هذه التوصية، غير أنها علمت خلال المقابلات التي عقدتها خلال الزيارة التتبعية أن القسم هو الذي يختار الجهات الخارجية التي يتم استبيان آرائها، ويضع أسئلة الاستبانات؛ مما يثير إشكالية التحيز، كما توصي اللجنة الكلية بضرورة وضع خطة واضحة لحل المشكلات التي تطرحها جهات التدريب والعمل، كتلك التي وردت في استبانة أرباب الأعمال الموزعة في العام الأكاديمي 2015–2016، وقد قام القسم بتحليل نتائجها، وكتابة تقرير عنها، حيث تشير نتائج التحليل إلى وجود درجة من عدم الرضا عن الجوانب القيادية ومهارات التواصل لبعض الطلبة والخريجين، بالإضافة إلى ضعف في اللغتين العربية والإنجليزية؛ والتي أصدر المجلس الاستشاري توصية بشأنهما.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2014، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: *الفصل بين إدارة القسم وإدارة ضمان الجودة داخل القسم*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم إلى أن الكلية قامت بفصل إدارة القسم عن إدارة ضمان الجودة؛ لضمان فاعلية قيادة البرنامج بصورة سلسلة ومتكاملة. ولمعالجة هذه التوصية تم تعيين منسق للبرنامج، كما أسندت إليه مسئولية ضمان الجودة بالقسم، لا كما كان الوضع سابقًا عندما كان رئيس القسم هو نفسه الذي يتولى مسئولية إدارة الجودة في القسم ضمن عدة مسئوليات أخرى؛ مما يؤدي إلى تشتت مجهوده بين الإشراف الإداري والعمل الأكاديمي وضمان جودة البرنامج. ولقد قامت اللجنة بدراسة المهام الوظيفية لكل من منسق البرنامج ورئيس القسم، واستفسرت عن مدى التداخل في مهامهما من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية، وقد تأكدت من عدم وجود تعارض في المهام، كما تأكدت من وجود تنسيق فيما هو مشترك بينهما. واللجنة ترى أن هذا الإجراء الذي تم اتخاذه مناسب لمعالجة التوصية، والعمل على إدارة القسم بصورة أكثر فاعلية.

توصية 4.2: *القيام باستطلاع آراء ذوي العلاقة بصورة منتظمة وتطوير آلية للاستفادة بصورة شاملة من نتائج هذه الاستطلاعات.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى أن الجامعة قامت بمراجعة وتطوير الاستبانات التي تستخدمها للحصول على التغذية الراجعة من مختلف الجهات ذات العلاقة. وقد علمت اللجنة من خلال مقابلاتها مع فريق البرنامج والمسئولين الإداريين بالجامعة أن الاستبانات التي يستخدمها القسم؛ للوقوف على آراء الطلبة وأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالبرنامج والمقررات الدراسية تتم بصورة منتظمة في نهاية كل فصل دراسي. وعلمت أيضًا من خلال المقابلات أن آخر استبانة لأرباب الأعمال تم توزيعها في العام الأكاديمي 2015-2016،

وقد قام القسم بتحليل نتائجها، وكتابة تقرير عنها. كما كانت هناك استبانة سابقة بهذا الشأن في عام 2014. واللجنة توصي الكلية بالاستمرار في الحصول على تغذية راجعة من أرباب الأعمال بصورة منتظمة. كما علمت اللجنة أنه قد تم كذلك إعداد استبانة للخريجين، إلا أن القسم ووحدة القياس والتقييم يبحثان استحداث آلية لتسهيل الحصول على آراء الخريجين؛ وذلك لقلة الاستجابة لمثل هذا النوع من الاستبانات. ولذا فإن اللجنة توصي الكلية بالقيام باستطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة بصورة منتظمة ومستمرة، والقيام بتحليل هذه الاستطلاعات للاستفادة منها بصورة شاملة في تطوير البرنامج.

توصية 4.3: *ربط برامج تدريب الموظف بمحتوى استمارة تقييم الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يقوم قسم العلوم السياسية باتباع سياسة الجامعة فيما يتعلق بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، والوقوف على احتياجاتهم الأكاديمية وتطورهم المهني، حيث أضيف سؤالان جديدان في استمارة التقييم الذاتي للأساتذة؛ للاستفسار عن احتياجاتهم الأكاديمية والمهنية، ومدى التزامهم بحضور الورش التدريبية. كما يقوم رئيس القسم أحيانًا بتوجيه عضو هيئة التدريس للاشتراك في ورشة تدريبية معينة، شفهيًّا أو من خلال استمارة تقييم أداء الأستاذ من قبل رئيس القسم. وترى اللجنة ضرورة القيام بهذه الخطوة بصورة أكثر منهجيةً. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الإدارة العليا، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين أثناء الزيارة التتبعية، علمت اللجنة أن الإدارة العليا تحرص على تلبية احتياجاتهم وتوفير الورش التدريبية، سواء داخل الجامعة أو خارجها، أو حتى في الدول المجاورة. واللجنة تشجع الأساتذة على الانخراط في الورش التدريبية التي يحتاجون إليها، حيث علمت أن بعض الأساتذة قد طلب تقديم دورات في اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي، وأن الكلية استجابت لطلبهم، كما اشترك بعضهم في هذه الدورات، وهناك آخرون سيشتركون في بداية الفصل الدراسي القادم. ومن خلال المقابلات مع فريق البرنامج علمت اللجنة أن إدارة التدريب تضع جدولاً لتلبية احتياجات الأساتذة، وتقديم الدورات لهم على مدار العام. وتقدر اللجنة جهود الكلية في ربط عمليات التطوير المهني بنتائج التقييم، كما توصي بدراسة مدى فاعلية آليات الربط التي تم تنفيذها مؤخرًا.

5. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج بكالوريوس في العلوم السياسية، والذي تطرحه كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية ، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.